Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 4, 2026 Pages: 511-527
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Impact of Political Division on the Electoral Process in Libya (2014–2026)

Shahad Hamad Bouabouda *
Department of International Relations and Diplomacy, Faculty of Economics, United Libyan-European University, Benghazi, Libya

أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة (2014- 2026)

شهـــد حمد بوعبـــودة *
قسّم العلاقات الدولية ودبلوماسية ، كلية الاقتصاد، الجامعة المتحدة الليبية الاوربية، بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: Shahad@gmail,com

Received: September 20, 2026	Accepted: October 25, 2026	Published: November 18, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research examines the impact of political division on the electoral process in Libya between 2014 and 2026. Political division is identified as one of the most significant challenges faced by the Libyan state during its transitional phase—a key factor that has destabilized constitutional institutions, hindered the democratic transition, and obstructed the peaceful transfer of power.
The study aims to define the concept of political division, its causes, and its repercussions. It analyzes the nature, stages, and requirements of the electoral process, and investigates how political division has affected the organization and management of elections in Libya. Furthermore, it explores the influence of this division on the integrity of the electoral process and the independence of the institutions overseeing it, while also offering a forward-looking perspective on the future of elections amidst persistent political fragmentation.
The research employs a descriptive-analytical approach, drawing upon legal and political literature, scholarly studies, and reports from relevant national and international bodies—such as the High National Elections Commission and the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL)—alongside an analysis of political events that unfolded in Libya during the period under study.
The study concludes that ongoing political division has weakened state institutions, stalled electoral milestones, and prevented a consensus on the constitutional framework for elections. Moreover, external interventions and the proliferation of weapons have undermined electoral security and eroded public confidence in both the electoral process and its outcomes. The study further emphasized that the success of any future elections in Libya requires the unification of state institutions, the achievement of a comprehensive political consensus, the establishment of a stable security environment, and the assurance of the independence of the institutions overseeing the elections—all of which would strengthen constitutional legitimacy and contribute to building a state governed by the rule of law and strong institutions.

Keywords: Political Division, Libya, 2014 And 2026, UNSMIL

الملخص
يتناول هذا البحث أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2026، باعتبار أن الانقسام السياسي يُعد من أبرز التحديات التي واجهت الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية، وأحد أهم العوامل التي أثرت في استقرار مؤسساتها الدستورية، وأعاقت مسار التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

وتهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه وتداعياته، وتحليل طبيعة العملية الانتخابية ومراحلها ومتطلباتها، ثم دراسة انعكاسات الانقسام السياسي على تنظيم وإدارة الانتخابات في ليبيا، ومدى تأثيره في نزاهة العملية الانتخابية واستقلالية المؤسسات المشرفة عليها، إضافة إلى استشراف مستقبل الانتخابات في ظل استمرار الانقسام السياسي.
واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات القانونية والسياسية والدراسات العلمية والتقارير الصادرة عن الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة مثل تقارير المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، بالإضافة إلى تحليل الوقائع السياسية التي شهدتها ليبيا خلال فترة الدراسة.
وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الانقسام السياسي أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتعثر الاستحقاقات الانتخابية، وغياب التوافق حول القاعدة الدستورية المنظمة للانتخابات، فضلاً عن تأثير التدخلات الخارجية وانتشار السلاح في تقويض الأمن الانتخابي وإضعاف ثقة المواطنين في العملية الانتخابية ومخرجاتها. كما أكدت الدراسة أن نجاح أي انتخابات مستقبلية في ليبيا يتطلب توحيد مؤسسات الدولة، وتحقيق توافق سياسي شامل، وتوفير بيئة أمنية مستقرة، وضمان استقلال المؤسسات المشرفة على الانتخابات، بما يعزز الشرعية الدستورية ويسهم في بناء دولة القانون والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، ليبيا، 2014 و2026، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL).

المقدمة

تُعد الانتخابات إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تمثل الوسيلة القانونية والدستورية التي يمارس من خلالها الشعب حقه في اختيار ممثليه والمشاركة في إدارة الشأن العام، كما تُعد الأداة الرئيسة لتجديد الشرعية السياسية وتحقيق التداول السلمي للسلطة. ولا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها إجراءً قانونياً دورياً، وإنما تمتد لتشكل مؤشراً على مدى استقرار النظام السياسي، وقوة مؤسسات الدولة، واحترام مبادئ سيادة القانون والدستور.

غير أن نجاح العملية الانتخابية لا يرتبط بمجرد وجود قوانين انتخابية أو مؤسسات تتولى إدارتها، وإنما يتطلب توافر بيئة سياسية وأمنية مستقرة، وإجماعاً وطنياً على قواعد المنافسة السياسية، واستقلالاً للمؤسسات المشرفة على الانتخابات، وقبولاً بنتائجها باعتبارها تعبيراً عن الإرادة الشعبية. وفي المقابل، فإن غياب هذه المقومات يؤدي إلى إضعاف العملية الانتخابية، ويجعلها عرضة للتجاذبات السياسية والصراعات الداخلية، بما يفقدها دورها في تحقيق الاستقرار السياسي.

وتُعد ليبيا من أكثر الدول التي تأثرت بهذه المعطيات خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت منذ عام 2011 تحولات سياسية متسارعة بدأت بصدور الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 وتعديلاته[1] وأدت إلى انهيار عدد من مؤسسات الدولة، وتفاقم الخلافات بين القوى السياسية، وصولاً إلى حالة الانقسام المؤسسي التي برزت بصورة واضحة منذ عام 2014، وما صاحبها من تعدد الحكومات والسلطات التشريعية، وتباين مراكز صنع القرار، واستمرار الخلافات حول الأساس الدستوري المنظم للعملية السياسية.

وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على العملية الانتخابية، إذ واجهت محاولات إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية العديد من العقبات السياسية والدستورية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى تأجيل عدد من الاستحقاقات الانتخابية، واستمرار المرحلة الانتقالية لفترة أطول مما كان مخططاً لها، وهو ما ألقى بظلاله على مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، وأثر في جهود بناء الدولة وتحقيق الاستقرار.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الانقسام السياسي والعملية الانتخابية في ليبيا، باعتبارها من القضايا المحورية التي ترتبط بمستقبل الدولة الليبية ومسارها الديمقراطي. ففهم طبيعة هذه العلاقة يساعد في تفسير أسباب تعثر الانتخابات خلال السنوات الماضية، والكشف عن أبرز العوامل التي حالت دون إنجازها، وصولاً إلى تقديم رؤية علمية تسهم في دعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة سياسية وقانونية مناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

[1] الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 وتعديلاته

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة من 2014 إلى 2026، من خلال دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالانقسام السياسي والعملية الانتخابية، ثم تحليل الواقع الليبي، وبيان أبرز التحديات التي واجهت الانتخابات، وانعكاساتها على مستقبل الاستقرار السياسي، وصولاً إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم مسار بناء الدولة وتعزيز العملية الديمقراطية في ليبيا.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن ليبيا، رغم مرور سنوات على بداية المرحلة الانتقالية، ما تزال تعاني من استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على العملية الانتخابية، وأدى إلى تعثر تنفيذ العديد من الاستحقاقات الانتخابية، واستمرار الخلافات حول القاعدة الدستورية والقوانين المنظمة للانتخابات الصادرة عن مجلس النواب الليبي[2]، ، فضلاً عن تأثير الانقسام في أداء المؤسسات المشرفة على العملية الانتخابية، وفي مستوى الثقة بنتائجها.

وتكمن الإشكالية الرئيسة للدراسة في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الانقسام السياسي والعملية الانتخابية في ليبيا، ومدى تأثير هذا الانقسام في تنظيم الانتخابات ونزاهتها وفرص نجاحها، واستشراف مستقبل العملية الانتخابية في ظل استمرار الأوضاع السياسية الراهنة.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة (2014–2026)؟

ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالانقسام السياسي؟ وما أهم أسبابه وتداعياته؟
- ما مفهوم العملية الانتخابية؟ وما أهم مراحلها ومتطلباتها؟
- كيف أثر الانقسام السياسي في تنظيم وإدارة الانتخابات في ليبيا؟
- ما أبرز التحديات السياسية والدستورية والأمنية التي واجهت العملية الانتخابية؟
- ما مستقبل العملية الانتخابية في ليبيا في ظل استمرار الانقسام السياسي؟
- ما الآليات التي يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؟

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه وآثاره.
- بيان مفهوم العملية الانتخابية ومراحلها ومتطلباتها.
- تحليل أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة (2014–2026).
- توضيح أبرز التحديات التي واجهت الانتخابات الليبية.
- استشراف مستقبل العملية الانتخابية في ليبيا في ضوء التطورات السياسية الراهنة.

[2] مجلس النواب الليبي. القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم العملية الانتخابية وتعزيز الاستقرار السياسي.

اهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية العلمية والعملية للموضوع محل الدراسة، ويمكن بيانها فيما يأتي:

الأهمية العلمية:

- إثراء المكتبة القانونية والسياسية بدراسة تتناول العلاقة بين الانقسام السياسي والعملية الانتخابية في ليبيا.
- توفير إطار نظري يسهم في فهم طبيعة الانقسام السياسي وآثاره على مسار التحول الديمقراطي.
- دعم الدراسات المستقبلية المتعلقة بالانتخابات والانتقال السياسي في ليبيا.

الأهمية العملية:

- بيان أبرز التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في ليبيا.
- تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات المعنية بالشأن الانتخابي.
- الإسهام في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي وإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المستقبلية.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة علي عبدالقادر فرج عبدالقادر (2025)[3]

عنوان الدراسة : *الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا* .

جهة النشر :رسالة ماجستير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي، وبيان انعكاساته على مؤسسات الدولة ووحدتها السياسية والأمنية، مع توضيح دور الانقسام في إضعاف قدرة الدولة على إدارة الأزمات الداخلية.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات السياسية، والوثائق الرسمية، والتطورات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011.

[3] عبدالقادر، علي عبدالقادر فرج. (2025). الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا. رسالة ماجستير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي كان من أهم أسباب إضعاف مؤسسات الدولة، وأسهم في تعدد مراكز صنع القرار، وازدياد التدخلات الخارجية، وارتفاع مستوى التهديدات الأمنية، كما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على فرض سيادتها وتحقيق الاستقرار.

التعقيب

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في تناولها الانقسام السياسي باعتباره متغيراً رئيسياً، إلا أنها ركزت على تأثيره في الأمن القومي، بينما ينفرد البحث الحالي بدراسة انعكاساته على العملية الانتخابية والاستحقاقات الديمقراطية في ليبيا.

ثانياً: دراسة أبوبكر خليفة أبوجرادة (2026)[4]

عنوان الدراسة :*القوانين الانتخابية وإعادة إنتاج الانقسام السياسي: ليبيا أنموذجاً* .

جهة النشر :المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التشريعات الانتخابية في استمرار الانقسام السياسي في ليبيا، وبيان مدى مساهمة القوانين الانتخابية في تعزيز التوافق أو تعميق الخلاف بين الأطراف السياسية.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للانتخابات الليبية، وربطها بالواقع السياسي والمؤسسي.

أهم النتائج

خلصت الدراسة إلى أن غياب التوافق الوطني عند إعداد القوانين الانتخابية أدى إلى التشكيك في شرعيتها، وأسهم في تأجيل الانتخابات واستمرار الأزمة السياسية، كما بينت أن نجاح الانتخابات يتطلب توافقاً سياسياً يسبق إصدار التشريعات المنظمة لها.

التعقيب

تعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطاً بموضوع البحث الحالي، إلا أنها ركزت على الجانب التشريعي فقط، بينما يتناول البحث الحالي جميع العوامل السياسية والأمنية والمؤسسية المؤثرة في العملية الانتخابية، ويحللها خلال الفترة (2014–2026) .

[4] أبوجرادة، أبوبكر خليفة. (2026). القوانين الانتخابية وإعادة إنتاج الانقسام السياسي: ليبيا أنموذجًا. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثالثاً: دراسة سالم دينار علي عمر (2025) [5]

عنوان الدراسة :*آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا*.

جهة النشر :المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت، المجلد (4)، العدد (1)، 2025.

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز التداعيات التي خلفها الانقسام السياسي في ليبيا على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتحليل أثره في استقرار مؤسسات الدولة ومسار بناء الدولة بعد عام 2011.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل تطورات الأزمة الليبية واستعراض انعكاسات الانقسام السياسي على مختلف القطاعات.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي أصبح أحد أهم العوامل المعرقلة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وأسهم في إضعاف مؤسسات الدولة، وتعميق الأزمة الأمنية والاقتصادية، وزيادة التدخلات الخارجية، الأمر الذي انعكس سلباً على مسار بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة. كما أكدت الدراسة أن استمرار الانقسام يهدد مستقبل الاستقرار السياسي في البلاد.

التعقيب

تتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي في تناولها للانقسام السياسي بوصفه متغيراً رئيساً في الأزمة الليبية، إلا أنها ركزت على تداعياته العامة على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، بينما يختص البحث الحالي بدراسة أثر هذا الانقسام على العملية الانتخابية باعتبارها إحدى أهم أدوات الانتقال الديمقراطي.

رابعاً: دراسة محمد مسعود السليماني (2025)[6]

عنوان الدراسة :*إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية: دراسة تحليلية للاستفادة من التجارب الدولية*.

جهة النشر :مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، المجلد (19)، العدد (2)، 2025.

[5] عمر، سالم دينار علي. (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت، 4(1).

[6] السليماني، محمد مسعود. (2025). إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية: دراسة تحليلية للاستفادة من التجارب الدولية. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، 19(2)

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الانقسام السياسي، واستخلاص الآليات التي يمكن توظيفها لمعالجة الانقسام السياسي في ليبيا، بما يدعم بناء مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال دراسة تجارب دول مثل جنوب أفريقيا وتونس وتركيا، وتحليل إمكانية الاستفادة منها في الحالة الليبية.

أهم النتائج

أظهرت الدراسة أن نجاح إدارة الانقسام السياسي يتطلب إصلاحاً مؤسسياً شاملاً، وتعزيز الحياد والشفافية، وتفعيل العدالة الانتقالية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد تحقيق الحد الأدنى من التوافق الوطني، مع الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الصراعات السياسية.

التعقيب

تتميز هذه الدراسة بتركيزها على آليات إدارة الانقسام السياسي، بينما يتميز البحث الحالي بتحليل أثر الانقسام على العملية الانتخابية نفسها، وبيان انعكاساته على تنظيم الانتخابات ونزاهتها وفرص نجاحها خلال الفترة (2014–2026)

المطلب الأول: الإطار النظري للبحث

تُعد الحالة الليبية من أبرز النماذج التي شهدت تحولات سياسية عميقة خلال السنوات الأخيرة، إذ مرت الدولة منذ عام 2011 بسلسلة من المتغيرات السياسية والأمنية التي ألقت بظلالها على مختلف مؤسساتها الدستورية والإدارية. وقد أسهمت هذه التحولات في بروز حالة من الانقسام السياسي والمؤسسي، نتج عنها تعدد مراكز صنع القرار، وازدواجية بعض المؤسسات السيادية والتنفيذية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة في إدارة شؤونها العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

وأصبح الانقسام السياسي في ليبيا أحد أبرز التحديات التي تواجه مسار بناء الدولة، لما يترتب عليه من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، فضلاً عن تأثيره في مؤسسات الدولة ووحدة القرار الوطني. كما أدى استمرار حالة الانقسام إلى تعثر العديد من الاستحقاقات الوطنية، وفي مقدمتها الاستحقاقات الانتخابية التي تُعد الوسيلة الدستورية والديمقراطية لتجديد الشرعية السياسية وتحقيق التداول السلمي للسلطة.

وفي المقابل، تمثل العملية الانتخابية إحدى الركائز الأساسية للنظم الديمقراطية، إذ تُعد الوسيلة القانونية التي يمارس من خلالها الشعب حقه في اختيار ممثليه، والمشاركة في إدارة الشأن العام، وإضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة [7]. إلا أن نجاح هذه العملية لا يرتبط فقط بوجود إطار قانوني منظم، وإنما يتطلب أيضاً توافر بيئة سياسية وأمنية مستقرة، ومؤسسات محايدة، وتوافقاً وطنياً يضمن قبول جميع الأطراف

[7] العالم، النعمي السائح. (2025). التطور التاريخي للعملية الانتخابية في ليبيا وانعكاسها على الاستقرار السياسي (1952–2014م). مجلة بحوث الاتصال، 9(2)، 348–358.

بنتائج الانتخابات واحترامها. ولذلك، فإن أي خلل يصيب البيئة السياسية أو الأمنية ينعكس بصورة مباشرة على نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها، وقد يؤدي إلى تعطيلها أو الطعن في نتائجها.

وفي الحالة الليبية، ارتبطت محاولات إجراء الانتخابات خلال المراحل الانتقالية بجملة من التحديات السياسية والدستورية والأمنية، كان في مقدمتها استمرار الانقسام بين المؤسسات، والخلافات حول الأساس الدستوري والقوانين المنظمة للانتخابات، إلى جانب التنافس بين القوى السياسية، وتعدد مراكز النفوذ، وهو ما أدى في العديد من المراحل إلى تعثر تنفيذ الاستحقاقات الانتخابية أو تأجيلها. وقد انعكس ذلك سلباً على مسار الانتقال السياسي، وأطال أمد المرحلة الانتقالية، وأثر في مستوى الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة الإطار النظري الذي يحكم العلاقة بين الانقسام السياسي والعملية الانتخابية، باعتبار أن فهم هذه العلاقة يمثل أساساً لتحليل واقع التجربة الليبية، وتفسير التحديات التي واجهت مسار الانتخابات خلالها. كما يسهم هذا الإطار في توضيح الكيفية التي يؤثر بها الانقسام السياسي في البيئة الانتخابية، وفي المقابل بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الانتخابات، متى توفرت الضمانات اللازمة، في دعم الاستقرار السياسي وتعزيز الشرعية الدستورية، بما يسهم في بناء مؤسسات دولة موحدة وقادرة على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب الإطار النظري للدراسة من خلال عرض مفهوم الانقسام السياسي، وبيان أسبابه وتداعياته ومظاهره، ثم استعراض مفهوم العملية الانتخابية ومراحلها، وصولاً إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والعملية الانتخابية، وذلك تمهيداً لتحليل واقع هذه العلاقة في ليبيا في المباحث اللاحقة من الدراسة.

أولاً: مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه وتداعياته ومظاهره

1. مفهوم الانقسام السياسي:(Political Division)

الانقسام السياسي من مفاهيم في مجال العلوم السياسية له عديد من التعريفات التي تعكس رؤي وأراء في المحاولات منهم لفهم وتوضيح هذا المفهوم، تُشير الأدبيات السياسية المستقرة إلى أن الانقسام السياسي في بيئات التحول الديمقراطي يتجاوز حدود التنافس الحزبي الطبيعي، أو الاختلاف الأيديولوجي السلمي، أو التعددية الفكرية والسياسية المعتادة بين النخب، ليعبر عن حالة حادة وعميقة من "التشظي الهيكلي والوظائفي" الذي يصيب صلب النظام السياسي ويقوض أركان الدولة الوطنية وهيبتها السيادية[8]. ويُعرف إجرائياً بأنه: الحالة البنيوية المأزومة التي تنشأ نتيجة ظهور سلطات ومؤسسات تشريعية وتنفيذية موازية ومتنازعة في آن واحد، حيث يدعي كل طرف امتلاك الشرعية السياسية والسيادة وقنوات صنع القرار، مما ينتج عنه شلل تام في قدرة الدولة على فرض سيادتها القانونية والمادية، والدخول في أزمة "ازدواجية الشرعية" الكفيلة بتفكيك هرم الصلاحيات الإدارية وتكريس الانفصال المؤسسي[9].الانقسام السياسي العديد من السلبيات والاضرارات يخلقها كيان الدولة وينعكس بدوره علي الحياة السياسة وبصورة عامة , ويؤدي هذا المفهوم في عمقه السوسيولوجي والسياسي إلى نشوء ولادات مشوهة لكيانات سياسية هشة تتنافس على الموارد والاعتراف الدولي دون الالتفات للمصلحة العامة، مما يضعف الجبهة الداخلية والخارجية للدولة،

[8] الطبطش، صادق محمد، وبلحارث، سعيد أهبيل. (2026). Political Division in Libya and Its Impact on the Effectiveness of Foreign Policy from 2011 to 2025. Sharwes Scientific Journal.

[9] خليفة، رمضان سعيد عبد الهادي. (2025). تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014–2024). كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.

ويحول دون قدرتها على صياغة سياسات عامة موحدة ومستدامة تلبي تطلعات المجتمع [9]. وتختلف مفهوم الانقسام السياسي لصورة عملية من حيث شدة الانقسام وقوة اتجاه الداخلة فيه ما ينتج عنه مثل تزبدي من صعوبة الي إنجاح وانتهائه ويتعمق الانقسام السياسي عندما يندمج بالصراع الصفري الذي تسعى فيه النخب إلى إلغاء الشريك الآخر بدلاً من التعايش السياسي معه [10].

2. أسباب الانقسام السياسي:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء نشوء وتعمق ظاهرة الانقسام السياسي في الديمقراطيات الانتقالية وتتشابك فيما بينها، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أبعاد بنيوية أساسية:

- **ضعف المؤسسات الانتقالية وهشاشة الأطر الدستورية :**إن غياب أطر دستورية وثابتة متوافق عليها بوضوح، يساهم في خلق فراغ تشريعي وإداري مستمر، ويتعمق هذا الأمر بفعل نقص القيادة والخبرة السياسية لدى المجالس التشريعية والتنفيذية المتعاقبة، مما يفسح المجال لهيمنة المصالح الفردية والحزبية على الأداء العام للدولة وتغليب منطق المغالبة على التوافق، فضلاً عن تحول القوانين والقرارات الصادرة إلى أدوات لتعميق النزاع بدلاً من فضه. [9]
المعطيات الاجتماعية والقبلية والجهوية والجهوية-السياسية :تلعب الانقسامات الاجتماعية والمناطقية دوراً محورياً في تغذية الصراعات؛ حيث يؤدي تراجع الولاء للدولة الوطنية الجامعة لصالح الولاءات الفرعية (كالقبيلة أو المنطقة أو المدينة) إلى تحول هذه المكونات إلى سلطات اجتماعية موازية تمتلك أدوات نفوذ تتحدى بها السلطة المركزية الضعيفة وتعمق الشرخ السياسي المجتمعي، وتصبح الجغرافيا المحلية عائقاً أمام الاندماج الوطني. [10]
انتشار السلاح وتعدد المجموعات والتشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة :إن عجز الحكومات الانتقالية عن احتكار أدوات الإكراه المادي وبناء أجهزة عسكرية وأمنية نظامية وموحدة، يؤدي إلى تكوين كتائب وتشكيلات مسلحة ذات ولاءات أيديولوجية وجهوية وجهات تمويلية وعقائدية متباينة، تُستغل كأداة ضغط مادي وعسكري مباشر على المؤسسات التشريعية والتنفيذية لفرض مطالب فئوية وضمان البقاء والسيطرة على مقدرات الدولة، وهو ما يجعل النخب السياسية رهينة لسطوة المجموعات المسلحة .[9]
- **التدخلات الخارجية والإقليمية والدولية السلبية :**يقترن السعي الدولي والإقليمي في مناطق النزاع بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية والجيوسياسية الخاصة للدول المتدخلة، مما يدفعها لتبني استراتيجيات محورية تقوم على دعم أطراف محلية متنافسة ضد أطراف أخرى، الأمر الذي يساهم مباشرة في إطالة أمد الصراع، وتدويل الأزمة المحلية، وإحباط أي مساعٍ أو مبادرات تقودها المؤسسات الوطنية للتوافق والتوحيد، وتحويل الساحة الوطنية إلى ميدان لحروب بالوكالة.

3. تداعيات ومظاهر الانقسام السياسي:

تتجلى مخاطر وتأثيرات الانقسام السياسي في عدة مستويات تدميرية تُمَس بكيان الدولة وهيكلها المؤسسي بشكل مباشر، وأبرزها:

- **تعدد الحكومات وازدواجية السلطة التنفيذية والتشريعية :**يظهر ذلك بوضوح من خلال وجود أكثر من حكومة وبرلمان في جغرافيتين مختلفتين في آن واحد، يدعي كل منهما الشرعية الدستورية والتمثيل الشرعي، مما يؤدي إلى تضارب القرارات والتشريعات وتفكك هرم الصلاحيات الإدارية وتدني مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وخلق أزمة حادة في الولاء الوظيفي للمؤسسات العامة.[9]
- **انقسام وتفتت المؤسسات السيادية والمالية الحيوية :**يؤدي الانقسام إلى نشوء مؤسسات مالية ومصرفية موازية تدير الموارد والثروات الوطنية بشكل منفصل، مما يتسبب في تفاقم الأزمات الاقتصادية الخانقة، وتدهور قيمة العملة الوطنية، وضخ السيولة النقدية بشكل مفرط وغير

مدروس، وارتفاع معدلات التضخم والفساد المالي والإداري نتيجة غياب الرقابة الموحدة، وتحول الثروات الوطنية من أداة للتنمية إلى وقود لتغذية الصراع المسلح .

- **تفتيت وتفكيك النسيج الاجتماعي وتآكل الثقة العامة :**يغذي الانقسام السياسي خطاب الكراهية والاقصاء والتهميش، ويعمق حدة التوترات والاستقطاب الحاد بين المكونات الاجتماعية والجهوية، مما يؤدي إلى فقدان المواطنين الثقة الكاملة في مؤسسات الدولة وقياداتها السياسية، ويتسبب في تعثر مسارات المصالحة الوطنية الشاملة وآليات العدالة الانتقالية، وينعكس سلباً على التماسك المجتمعي والسلم الأهلي . [10]

ثانياً: مفهوم العملية الانتخابية ومراحلها

1. مفهوم العملية الانتخابية:(Electoral Process)

تعد عملية الانتخابات من ابرز السمات التي عرفت بها الانظمة الديمقراطية بل تعد ركيزة التي بني عليها الفكر الديمقراطي كونها تعد الاساس الفكري العملية الانتقال السلمي للسلطة، وتُعرّف العملية الانتخابية في حقل العلوم السياسية بأنها آلية ديمقراطية وقانونية دستورية منظمة يتم عبرها ممارسة التداول السلمي للسلطة ونقلها بطريقة حضارية وسلمية داخل المجتمع[10]. ولم تعد الانتخابات مجرد عملية فنية بسيطة ومختزلة في يوم الاقتراع بصناديق الزجاج، بل تطورت أساليبها وطرق تنظيمها علمياً لتصبح "دورة انتخابية متكاملة ومستمرة" ومعقدة تتطلب شروطاً بيئية أساسية وضمانات قانونية وقضائية وأمنية لنجاحها، لكونها الأداة الأساسية التي تتيح للدول إدارة التنوع الفكري والاختلاف السياسي والاجتماعي بشكل يستجيب لمطالب الأغلبية ويضمن صيانة حقوق الأقليات وتحقيق الاستقرار الشامل، كما أنها الآلية التي تمنح النخب السياسية تفويضاً شعبياً لإدارة الشؤون العامة بصورة شرعية ومستقرة.[11]

2. مراحل العملية الانتخابية ومخاطرها المحتملة:

تمر العملية الانتخابية بسلسلة من المراحل المتتابعة والمترابطة هرمياً، وتتأثر كل مرحلة منها بالظروف السياسية والأمنية السائدة في بيئة التحول:

- **مرحلة ما قبل الاقتراع (التخطيط والبيئة التشريعية واللوجستية) :**وتشمل صياغة وإقرار القوانين الانتخابية المنظمة، وترسيم الحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية، وتوظيف وتدريب الأطقم الإدارية والفنية، وإعداد وتحديث سجلات الناخبين (تسجيل الناخبين)؛ وتواجه هذه المرحلة مخاطر كبرى تتعلق بأزمة الهوية والتمثيل، لا سيما في حالات النزوح الداخلي واللجوء الخارجي حيث قد يُحرم قطاع واسع من السكان من التسجيل لعدم قدرتهم على إثبات هوياتهم الرسمية أو فقدان وثائقهم الثبوتية، مما يطعن في شمولية ومصداقية السجل الانتخابي.[11]
- **مرحلة الحملات الانتخابية وتنافس البرامج :**وهي الفترة الزمنية القانونية المخصصة لتنافس المترشحين والأحزاب عبر عرض البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستخدام تقنيات الإقناع الإعلامي؛ وغالباً ما تشهد في بيئات الانقسام استقطاباً جهوياً وحاداً، حيث تسعى بعض الأطراف وقوى الأمر الواقع إلى استخدام خطابات حماسية وتحريضية لتشويه الخصوم، أو اللجوء إلى التهديد المادي والعنف الأمني وتوظيف المال السياسي للتأثير على خيارات الناخبين وتوجيه إرادتهم بالإكراه، مما يفقد الحملات قيمتها التنافسية البرامجية [11].
- **مرحلة الاقتراع الفعلي (يوم الانتخاب والفرز الأولي :(**وهي المرحلة التنفيذية واللوجستية الحرجة التي يتوجه فيها الناخبون إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم بشكل واعي وسري

[10] عبيد، زهيرة سليمان أمحمد. (2023). الأمن الانتخابي وأثره على العملية الانتخابية في ليبيا. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة.

وحر؛ وتتطلب هذه المرحلة ترتيبات أمنية مكثفة لحماية المواد الحساسة وصناديق الاقتراع من التلاعب أو التزوير، ومنع النزاعات المسلحة والاقتتال داخل لجان الاقتراع أو محيطها الجغرافي، لضمان وصول الناخب لمركز الاقتراع دون خوف أو إكراه مادي[11].

- **مرحلة ما بعد الاقتراع (الفرز النهائي، الطعون القضائية، وإعلان النتائج :(**تشمل عمليات عدّ الأصوات، وتتطلب دقة لوجستية في تجميع النتائج مركزياً، وإعلانها بشكل رسمي (أولي ونهائي)، والبت في الطعون القانونية المرفوعة من المترشحين أمام المحاكم؛ وتعد هذه المرحلة بالغة الحساسية والخطورة في بيئات التحول المأزومة؛ إذ إن عدم قدرة آليات التقاضي على حل المنازعات الانتخابية بطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب، أو تسييس الجهاز القضائي، قد يولد صراعات مسلحة جديدة ترفض نتائج الصندوق وترتد بالدولة إلى مربع العنف والاقتتال الأهلي، وتجعل من النتائج سبباً لاندلاع موجة جديدة من الحروب بدلاً من تحقيق التداول السلمي [11].

ثالثاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي والعملية الانتخابية

إن العلاقة بين الاستقرار السياسي والعملية الانتخابية هي علاقة "جدلية وتكاملية ذات تأثير متبادل وديناميكي"؛ فالاستقرار السياسي والأمني يعد شرطاً أساسياً وبيئة تلازمية مسبقة لنجاح وتأمين أي انتخابات حرة ونزيهة، وفي الوقت ذاته، تعد الانتخابات النزيهة والشفافة والمقبولة وطنياً أداة دورية ومؤسسية لترسيخ هذا الاستقرار، وإعادة إنتاج شرعية النظم والمؤسسات السياسية والخدمية[11]. ويمكن تحليل أبعاد هذه العلاقة من خلال ثلاثة محاور أساسية:

1. الأمن الانتخابي كحجر زاوية للاستقرار السياسي:

يشير مفهوم الأمن الانتخابي إلى مصفوفة التدابير والإجراءات القانونية والأمنية واللوجستية التي تضمن حماية جميع أطراف العملية الانتخابية (ناخبين، مرشحين، منظمين، مراقبين محليين ودوليين) من أي تهديدات داخلية أو خارجية كالعنف المادي، والاحتيال الفني، والتلاعب اللوجستي، والترهيب النفسي، والترتيبات الاحتيالية [12]. وغياب هذا الأمن في بيئات الانقسام السياسي يحول الانتخابات من أداة تداول سلمي وديمقراطي للسلطة إلى محفز ومذكي للصراع الهدام والأزمات الأهلية، مما يهدد شرعية الحكومة الناتجة عنها ويعزز ثقافة الإفلات من العقاب والتمرد على القانون والشرعية، ويحول قاعات ومراكز التصويت إلى ساحات صراع مسلح وتصفية حسابات سياسية [12].

2. أثر غياب الاستقرار على نزاهة وحيادية وفلسفة الانتخابات:

في ظل استمرار الانقسام وغياب الاستقرار السياسي، تفقد المؤسسات والمنظمات الهيكلية المنوط بها إدارة العملية الانتخابية (مثل المفوضيات العليا للانتخابات) استقلاليتها الفنية وحياديتها الكاملة نتيجة التضييق الأمني، أو التدخلات والاملاءات السياسية من قوى الأمر الواقع المهيمنة على الجغرافيا والثروة، ويتم اتهامها بالانحياز لجهة دون أخرى . كما أن انفراد طرف سياسي أو أيديولوجي أو فئة معينة بصياغة التشريعات والقوانين الانتخابية وتحديد شروط الترشح وتهميش باقي الأطراف دون توافق وطني عريض، يؤدي مسبقاً إلى إجهاض العملية الانتخابية وتحولها إلى بؤرة للنزاع حول الهوية والتمثيل والشرعية قبل بدء عملية الاقتراع الفعلي، حيث تقابل تلك القوانين الأحادية بالرفض والمقاطعة.[12]

[11] عبيد، زهيرة سليمان أمحمد. (2023). الأمن الانتخابي وأثره على العملية الانتخابية في ليبيا. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة.
[12] عبيد، زهيرة سليمان أمحمد. (2023). الأمن الانتخابي وأثره على العملية الانتخابية في ليبيا. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة.

3. ثقافة القبول بالهزيمة والمنافسة الشريفة كضمانة للاستقرار:

يرتبط الاستقرار السياسي بشكل وثيق بمدى نضج وتجذر الثقافة الانتخابية الديمقراطية لدى النخب السياسية المتنافسة والمواطنين على حد سواء في الدولة الانتقالية. ففي الديمقراطيات الانتقالية التي تعاني من انقسامات مؤسسية حادة، يغيب وعي القبول بالهزيمة السياسية كجزء حيوي وطبيعي من قواعد اللعبة الديمقراطية، وتتحول المنافسة الشريفة إلى "صراع صفري" مدمر (ربح مطلق أو خسارة مطلقة) يسعى فيه الطرف المهيمن عسكرياً أو جهوياً إلى فرض إرادته بالقوة ومقاطعة أو إلغاء النتائج التي لا تخدم مصالحه؛ وبناءً على ذلك، يتضح بشكل قاطع أنه لا يمكن إتمام دورة انتخابية شمولية وتنافسية تعكس إرادة الشعب الحقيقية ما لم تتوفر أولاً بيئة مستقرة سياسياً ومحصنة أمنياً تضمن الحقوق والحريات الأساسية كحرية التعبير، والتجمع السلمي، والمساواة، وحيادية مؤسسات الدولة السيادية والعسكرية، لتكون الصناديق حكماً مقبولاً من الجميع [13]

المطلب الثاني: أثر الانقسام السياسي على العملية الانتخابية في ليبيا (2014 – 2026)

يشكل الواقع الليبي المعاصر نموذجاً حياً، فريداً، وبالغ التعقيد لمدى التدمير الهيكلي والوظيفي الشامل الذي يلحقه الانقسام السياسي بالمسارات الديمقراطية والتحولات السياسية الناشئة؛ إذ لم تعد الأزمة الليبية مجرد اختلاف عابر في الرؤى السياسية، بل تحولت إلى حالة من التشظي المؤسسي المزمن الذي طال النواحي التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والعسكرية .وحيث إن هذا المطلب يسعى بالتحليل والدراسة إلى تفكيك الجذور العميقة للأزمة السياسية الليبية منذ محطة الانقسام البنيوي والجغرافي الكبرى عام 2014، وتتبع تموجاتها المعقدة وصولاً إلى عام 2026؛ فإنه يسلط الضوء بشكل تفصيلي على الأدوار الجدلية للفاعلين المحليين الذين تمترسوا خلف مصالحهم الضيقة، والفاعلين الدوليين والإقليميين الذين ساهموا في تدويل النزاع وتحويل الجغرافيا الليبية إلى ساحة لحروب بالوكالة .

ويمتد هذا التحليل ليرصد بدقة متناهية مدى انعكاس هذا التشظي الحاد على الأداء التنفيذي، واللوجستي، والمالي، والأمني للعملية الانتخابية؛ وكيف تلاشت الضمانات الأساسية لنزاهة الصندوق وحيادية المفوضية تحت وطأة السلاح المنتشر خارج سلطة الدولة .وصولاً في نهاية المطاف إلى استشراف علمي وممنهج لمستقبل العملية الانتخابية في ليبيا وآفاق التداول السلمي للسلطة، في ظل استمرار المعطيات الراهنة وتكريس ثقافة الصراع الصِفري ورفض نتائج الصناديق من قوى الأمر الواقع.

أولاً: أسباب الانقسام السياسي في ليبيا ودور الفاعلين المحليين والدوليين

بعد الانقسام السياسي اعظم التحديات التي تواجها ليبيا بعد ثورة 2011 وهذا الانقسام كان بالغ علي الأثر علي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما تنتج عنه معضلة لازلت تشكل عقبة أمام الدولة والخروج من مرحلة الي مرحلة اكثر واكثر استقرار والانقسام السياسي في ليبيا العديد من الاسباب :

1. الأسباب البنيوية للانقسام السياسي الليبي:

تأسس الانقسام السياسي في ليبيا على أرضية هشّة من غياب الأطر الدستورية الدائمة، وتراكم الأزمات التشريعية عقب انتخابات المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب (الطبطش وبلحارث، 2026). وقد تعمق هذا الانقسام بنيوياً بدءاً من عام 2014 من خلال نشوء شرخ مؤسسي وجغرافي حاد نتج عنه وجود سلطتين تشريعيتين وتنفيذيتين متنازعتين في شرق البلاد وغربها (خليفة، 2025). وتعود جذور هذا التشظي إلى عدم التوافق على قاعدة دستورية متينة تنظم حدود الصلاحيات، وتحمي مؤسسات الدولة من الهيمنة الفئوية والمناطقية، مما خلق أزمة ثقة مستدامة بين المكونات السياسية والجهوية، وحوّل الصراع من تنافس

ديمقراطي إلى صراع وجودي صفري حول الشرعية السياسية والسيادة الإدارية والمالية (الطبطش وبلحارث، 2026؛ خليفة، 2025)

2. دور الفاعلين المحليين:

لعب الفاعلون المحليون في المشهد الليبي دوراً محورياً في تكريس حالة الانقسام لضمان الحفاظ على مكاسبهم السياسية والاقتصادية؛ ويمكن تقسيمهم إلى نخب سياسية وتشكيلات عسكرية:

- **النخب والمجالس السياسية المتنافسة :**تمثلت في التجاذبات المستمرة بين الأجسام التشريعية والتنفيذية المتعاقبة في الشرق والغرب، حيث تمترس كل جسم خلف شرعيته القانونية أو الواقعية، مستخدماً صلاحياته في إصدار قوانين واتخاذ قرارات أحادية تهدف إلى عرقلة الطرف الآخر وإفشال مبادرات التوحيد [13]
- **القوى والتشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة :**استغلت المجموعات المسلحة والكتائب ذات الولاءات الجهوية والأيديولوجية غياب احتكار الدولة لأدوات الإكراه المادي لتفرض نفسها كعنصر حاسم في المعادلة السياسية [9]. وقد تحولت هذه القوى إلى أدوات ضغط مباشر على النخب السياسية والمؤسسات السيادية في مناطق نفوذها، مما جعل أي تقارب وطني أو مسار توحيدي رهيناً برغبة ومصالح هذه التشكيلات في البقاء والسيطرة على مقدرات الدولة ومواردها المالية [10].

3. دور الفاعلين الدوليين والإقليميين:

اقترنت الأزمة الليبية بتدخلات دولية وإقليمية واسعة النطاق ساهمت بشكل مباشر في تدويل النزاع وإطالة أمد الانقسام؛ حيث تحولت الساحة الليبية إلى ميدان لحروب بالوكالة تدار وفقاً للمصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول المتدخلة [9]. وقد تمثلت هذه الأدوار في تقديم دعم عسكري ومالي وسياسي وعقائدي لأطراف محلية متنافسة ضد أطراف أخرى، مما أدى إلى خلق توازن ردع سلبي يمنع أي طرف من الحسم العسكري الكامل، وفي الوقت ذاته يُحبط مساعي الحوار الوطني الخالص، ويجعل من صياغة الاتفاقات السياسية أو القوانين الانتخابية عملية خاضعة لإملاءات وتوافقات العواصم الإقليمية والدولية بدلاً من الإرادة الوطنية الخالصة [10].

ثانياً: أثر الانقسام السياسي على تنظيم وأداء الانتخابات في ليبيا

1. محاصرة وتسييس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات:

يتجلى الأثر المباشر للانقسام في تقويض البيئة المستقلة والحيادية المفترضة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات؛ فعلى الرغم من محاولات المفوضية الحفاظ على طابعها الفني المستقل، إلا أنها وقعت تحت طائلة التجاذبات السياسية والاستقطاب الجغرافي الحاد بين قوى الأمر الواقع[14]. إن افتقاد الدولة لمركزية القرار أدى إلى تعرض المفوضية لضغوط هائلة تشمل التشكيك في شرعية قراراتها، ومحاولة توظيفها لإقصاء خصوم سياسيين عبر شروط ترشح مفصلة، مما أثر سلباً على فلسفة عملها كحَكَم محايد يثق فيه جميع الفرقاء السياسيين والمواطنين [15].

---

[13] خليفة، رمضان سعيد عبد الهادي. (2025). تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014–2024). كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.

[14] عبيد، زهيرة سليمان أمحمد. (2023). الأمن الانتخابي وأثره على العملية الانتخابية في ليبيا. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة

2. التحديات اللوجستية والإدارية والمالية:

أدى الانقسام المؤسسي الحكومي والمالي إلى شلل وتفتيت القدرات التنفيذية واللوجستية اللازمة لإجراء انتخابات شمولية عابرة للأقاليم [15]. وتبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

- **الانقسام المالي والتمويل المشروط :**تعاني العملية الانتخابية من تداعيات انقسام المؤسسات المالية السيادية (مثل وزارة المالية والمصرف المركزي)، مما يجعل تمويل الميزانيات التشغيلية للمفوضية وتجهيز مراكز الاقتراع رهيناً بالترضيات السياسية، وقد تستخدم السلطات الموازية المال كأداة لتعطيل الانتخابات عبر حجب المخصصات اللوجستية [9].
- **إدارة السجلات والمنظومات الرقمية :**يهدد انقسام أو ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات سلامة منظومة تسجيل الناخبين الإلكترونية، ويصعّب عملية الربط الفني الفوري والآمن بين المقر الرئيسي للمفوضية ومكاتبها الانتخابية الفرعية في المدن البعيدة نتيجة لغياب السيطرة الإدارية الموحدة [10].
- **الولاء المزدوج للموظفين الميدانيين :**يواجه موظفو مراكز الاقتراع في الأقاليم المختلفة تهديدات مباشرة وضغوطاً أمنية من الأجهزة المحلية التابعة لسلطات قوى الأمر الواقع، مما يدفع العديد من الكفاءات الفنية للإحجام عن المشاركة خوفاً على سلامتهم الشخصية، أو ينعكس على أدائهم تحت إكراه التوجيه السياسي المحلي [8].

3. تقويض الأمن الانتخابي ونزاهة الصندوق:

يشكل الانتشار الواسع للسلاح والكتائب المسلحة عائقاً بنيوياً أمام تحقيق "الأمن الانتخابي"، وهو المفهوم الذي يضمن حماية الناخبين والمرشحين والمراقبين من الترهيب. وفي ظل غياب مؤسسة عسكرية وأمنية نظامية موحدة تحتكر العنف الشرعي، تفقد الدولة القدرة على وضع وتطبيق خطة أمنية وطنية شاملة لتأمين صناديق الاقتراع ومراكز الفرز [9]. هذا الانفلات الأمني يسمح للمجموعات المسلحة بممارسة ضغوط مادية مباشرة تشمل منع مرشحين من دخول أقاليم معينة لإجراء حملاتهم الانتخابية، وترهيب المواطنين داخل مراكز الاقتراع لتوجيه أصواتهم بالإكراه، فضلاً عن منع المراقبين المحليين والدوليين من رصد الانتهاكات، مما يفرغ الصندوق من نزاهته ويحوله إلى أداة لشرعنة النفوذ المسلح [10].

ثالثاً: انعكاسات الانقسام السياسي على مستقبل العملية الانتخابية في ليبيا

1. معضلة الأطر التشريعية والأحادية القانونية:

تؤكد الأدبيات أن صياغة القوانين الانتخابية بشكل أحادي ودون توافق وطني عريض تعد بمثابة إجهاض مسبق لمستقبل الانتخابات. وفي السياق الليبي، فإن انفراد أي طرف سياسي بإصدار تشريعات انتخابية أو وضع شروط ترشح تقصي أطرافاً أخرى، يقابل فوراً بالرفض والمقاطعة من الطرف الخصم. هذا الانسداد التشريعي يمنع إتمام "الدورة الانتخابية" ويحول القوانين من أدوات لفض النزاع السلمي إلى بؤر جديدة لتغذية الاستقطاب السياسي والجهوي حول التمثيل والشرعية الدستورية [15].

2. تسييس الطعون وفقدان الثقة في الجهاز القضائي:

إن مستقبل العملية الانتخابية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود جهاز قضائي موحد ومحصن يفصل في المنازعات والطعون الانتخابية بكل تجرد. إلا أن استمرار الانقسام السياسي يهدد بجر المؤسسة القضائية إلى آتون الاستقطاب، مما ينتج عنه صدور أحكام قضائية متناقضة بين محاكم الأقاليم المختلفة. هذا التفتت القضائي يسقط القيمة القانونية والأخلاقية للأحكام كملجأ نهائي لفض منازعات الترشح أو النتائج، ويدفع الأطراف

المتنازعة إلى التشكيك المسبق في نزاهة القضاء وتسييس أحكامه، مما يقوض أحد أهم الضمانات الدستورية لنجاح مخرجات الصندوق.

3. تكريس الصراع الصِفري ورفض الهزيمة السياسية:

تتجه الانعكاسات الأكثر خطورة للانقسام السياسي نحو تحويل أي استحقاق انتخابي مستقبلي في ليبيا إلى "معركة وجودية صفرية"؛ حيث تنظر النخب السياسية والتشكيلات المسلحة الداعمة لها إلى مخرجات الصندوق بمنطق الربح المطلق أو الخسارة المطلقة التي قد تعني إقصاءهم وملاحقتهم وفقدانهم للامتيازات المادية والسياسية [8]. وبناءً على هذه الرؤية الصفرية، فإن الطرف الخاسر لن يعترف بالنتائج، وسيتخذ من غياب الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي ذريعة لإعلان بطلان الانتخابات والتمسك بالسلطة الموازية، بل وقد يتطور الرفض إلى تحريك الآليات العسكرية لإشعال جولة جديدة من الحروب الأهلية؛ ومما يقطع به التحليل الأكاديمي، أنه لا يمكن إنتاج دورة انتخابية ناجحة ومستدامة تضمن التداول السلمي للسلطة في ليبيا، ما لم يتم أولاً توحيد المؤسسات السيادية وتأمين بيئة مستقرة سياسياً ومحصنة أمنياً تحمي الحقوق والحريات وتفرض سيادة القانون بحيادية كاملة [15].

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الانقسام السياسي في ليبيا يمثل أحد أبرز التحديات التي واجهت مسار بناء الدولة خلال المرحلة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2026، حيث انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤسسات الدستورية والسيادية، وأثر بشكل واضح في العملية الانتخابية باعتبارها الوسيلة الدستورية الأساسية لتحقيق التداول السلمي للسلطة وتجديد الشرعية السياسية.

وقد أوضحت الدراسة أن استمرار الانقسام المؤسسي والتشريعي، وتعدد مراكز صنع القرار، وغياب التوافق حول القاعدة الدستورية والقوانين المنظمة للانتخابات، كلها عوامل ساهمت في تعثر الاستحقاقات الانتخابية، وأضعفت ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، كما أدت إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي.

كما بينت الدراسة أن نجاح أي عملية انتخابية لا يعتمد على وجود قوانين انتخابية فحسب، وإنما يرتبط بتوفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة، ومؤسسات محايدة، وقضاء مستقل، وإدارة انتخابية تتمتع بالكفاءة والاستقلالية، إلى جانب قبول مختلف الأطراف السياسية بنتائج الانتخابات واحترامها باعتبارها التعبير الحقيقي عن إرادة الناخبين.

ومن خلال تحليل الواقع الليبي، تبين أن التدخلات الإقليمية والدولية، إلى جانب استمرار انتشار السلاح وتعدد القوى المسلحة خارج إطار الدولة، أسهمت في تعقيد المشهد السياسي، وأثرت سلباً في فرص الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة قادرة على إنهاء المرحلة الانتقالية.

وعليه، فإن تحقيق انتخابات ناجحة في ليبيا يظل مرهوناً بإرادة وطنية جادة تقوم على إنهاء الانقسام السياسي، وتوحيد مؤسسات الدولة، وترسيخ سيادة القانون، وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات شفافة تعكس الإرادة الشعبية وتسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة المؤسسات.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- يعد الانقسام السياسي أحد الأسباب الرئيسية التي أعاقت استكمال مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا منذ عام 2014.
- أدى تعدد السلطات التنفيذية والتشريعية إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل العديد من الاستحقاقات الوطنية، وفي مقدمتها الانتخابات.
- ساهم غياب قاعدة دستورية متوافق عليها في استمرار الخلافات بشأن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية.
- أثرت التدخلات الإقليمية والدولية بصورة مباشرة في تعقيد الأزمة الليبية وإطالة أمد الانقسام السياسي.
- شكل انتشار السلاح ووجود التشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة أحد أبرز التحديات التي هددت الأمن الانتخابي ونزاهة العملية الانتخابية.
- انعكس الانقسام السياسي على عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من خلال تعرضها لضغوط سياسية وإدارية أثرت في قدرتها على أداء مهامها باستقلالية كاملة.
- أدى الانقسام المؤسسي إلى ظهور صعوبات لوجستية وإدارية ومالية أثرت في تنظيم الانتخابات وإدارتها بكفاءة.
- تراجع مستوى ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية نتيجة تكرار تأجيل الانتخابات واستمرار الخلافات بين الأطراف السياسية.
- لا يمكن تحقيق انتخابات حرة ونزيهة في ظل استمرار الانقسام السياسي وغياب الاستقرار الأمني والمؤسسي.
- يمثل التوافق الوطني وتوحيد المؤسسات واحترام نتائج الانتخابات الركائز الأساسية لإنجاح أي عملية انتخابية مستقبلية في ليبيا.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف الليبية.
2. الإسراع في التوصل إلى قاعدة دستورية توافقية تنظم العملية الانتخابية وتحدد صلاحيات مؤسسات الدولة بصورة واضحة.
3. توحيد المؤسسات السيادية والتنفيذية والتشريعية بما يضمن وحدة القرار السياسي والإداري.
4. دعم استقلالية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتوفير الإمكانات المالية والإدارية والفنية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وحياد.
5. تعزيز استقلال السلطة القضائية لضمان الفصل العادل في المنازعات والطعون الانتخابية.
6. وضع خطة أمنية وطنية شاملة لتأمين العملية الانتخابية وحماية الناخبين والمرشحين ومراكز الاقتراع.
7. حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة، والعمل على إنهاء مظاهر التشكيلات المسلحة خارج الإطار القانوني.
8. الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الليبي بما يحفظ السيادة الوطنية ويعزز فرص التوافق الداخلي.
9. نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية وقبول نتائج الانتخابات وترسيخ ثقافة التداول السلمي للسلطة.
10. تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الاستقرار السياسي والانتخابات في ليبيا، بما يسهم في تقديم حلول علمية تدعم بناء الدولة وتعزيز المسار الديمقراطي.

المراجع

المراجع العربية

[1] الطبطش، صادق محمد، وبلحارث، سعيد أهبيل. (2026 .Political Division in Libya and Its Impact on the Effectiveness of Foreign Policy from 2011 to 2025. Sharwes Scientific Journal.

[2] عبيد، زهيرة سليمان أمحمد. (2023 .(الأمن الانتخابي وأثره على العملية الانتخابية في ليبيا .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة .

[3] خليفة، رمضان سعيد عبد الهادي. (2025 .(تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014–2024 .(كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا .

[4] العالم، النعمي السائح. (2025 .(التطور التاريخي للعملية الانتخابية في ليبيا وانعكاسها على الاستقرار السياسي (1952–2014م .(مجلة بحوث الاتصال، 9(2)، 348–358.

[5] أبوجرادة، أبوبكر خليفة. (2026 .(القوانين الانتخابية وإعادة إنتاج الانقسام السياسي: ليبيا أنموذجًا .المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية .

[6] السليماني، محمد مسعود. (2025 .(إدارة الانقسام السياسي في ليبيا واستعادة الوحدة الوطنية: دراسة تحليلية للاستفادة من التجارب الدولية .مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، 19(2 .(

[7] عبدالقادر، علي عبدالقادر فرج. (2025 .(الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا .رسالة ماجستير، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا .

[8] عمر، سالم دينار علي. (2025 .(آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية **والاقتصادية في ليبيا** .*المجلة العلمية لكلية التربية*، جامعة سرت، 4(1).

الوثائق الرسمية

[9] الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 وتعديلاته .

[10] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات .التقارير السنوية .(2014–2025)

[11] مجلس النواب الليبي .القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية .

[12] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(UNSMIL) **تقارير الحالة السياسية في ليبيا** .

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.